

# برميل النفط الكويتي ينخفض إلى 41.54 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 6 سنتات ليبلغ 41,54 دولار في تداولات أول أمس الجمعة مقابل 41,60 دولار في تداولات يوم الخميس الماضي وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 23 سنتاً لتبلغ عند التسوية 42,93 دولار للبرميل. غرب تكساس الوسيط الأمريكي 8 سنتات لتبلغ عند التسوية 40,88 دولار للبرميل.

## رأى أن الجهات الحكومية تقتل الإبداع بسبب الحسوبيات الموجودة فيها

# حسين دشتي: دفع اشتراكات التأمينات لأصحاب المشروعات الصغيرة يخلق فرص عمل للمواطنين



حسين دشتي

شجع الناشط حسين إسماعيل دشتي، المواطنين على الانتقال للعمل في القطاع الخاص، في خطوة تفتح الباب أمامهم نحو تحقيق آمالهم وطموحاتهم واكتساب الخبرات وتعزيز الابتكار لديهم، بما يساعدهم على زيادة إنتاجيتهم وتحقيق الأرباح على جميع الصعيد.

وقال دشتي في تصريح صحفي، إن القطاع العام يعاني من الركود على مستوى الإبداع، إذ لا يستطيع أي موظف تحقيق أهدافه والتقدم في السلم الوظيفي، اعتماداً على جهوده، منتقداً في هذا الإطار مسألة الواسطات والمحسوبيات التي تسيطر على القطاع.

وأضاف أن المركزية في اتخاذ القرارات تعد من السلبيات التي تسيطر على القطاع الحكومي، إذ مهما تقدم الموظف فيه بخطى ودراسات لتطوير أنساليه العمل، فإنها ستبقى حبيسة الأراج، لأن الرأي السائد هو لصاحب السلطة الأقوى في أي جهة حكومية، منوهاً بجمود قوانين ديوان الخدمة المدنية والقرارات الإدارية في القطاع، وكاشفاً أنه لا يوجد أي حوافز تقدم للمبدع على رأس عمله، وأنه يمكن لأي موظف أي يصبح مديراً من دون أي إنجاز بسبب حضوره المبكر في صباح كل يوم إلى الجهة التي يعمل بها فقط.

وتابع دشتي أن بعض القوانين التي صدرت تركت تأثيراً بسيطاً على صعيد تشجيع رواد الأعمال على الانتقال إلى العمل الحر، ومنها صدور قوانين الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والسجل التجاري، وقانون المنافسة.

وبين أن التحديات التي تواجه المبادرين في تأسيس مشاريعهم، تشمل بطء الدورة للمستندية في إصدار الرخص المطلوبة لبدء النشاط، واستمرار عدم وضوح قرارات القوى العاملة، وعدم الالتزام بقانون العمل والنظام الواردة فيه، وأقارن أن هذه العوامل تؤدي إلى دخول صاحب العمل في دوامة المراجعات بدون سبب، فضلاً عن تجاوز حدود القانون والتدخل في الحسابات البنكية للمبادرين، ما يجعل تجارتهم مكتوفة أمام الجميع، الأمر الذي يؤدي إلى ابتعادهم عن الدخول والانخراط في مجال العمل الحر بسبب غياب الأمان الذي كلفه الدستور الكويتي.

وانتقد دشتي إيقاف الجهات المعنية للرخص التجارية وإيقافها مع البعض وعدم السماح للأخريين باستخراج رخص مثيلة لها لكسر الاحتكار، مع السماح للمعالجة الواحدة بالدخول كشريك في تأسيس الشركات علماً أنها دخلت البلاد بتأشيرة عمل، فضلاً عن سكوت الجهات الرقابية على انتشار إعلانات التضمين بالرغم من صدور قانون السجل التجاري.

ولفت دشتي إلى المعاناة من ضعف الرقابة من الحكومة على انتشار إعلانات المعاملة السائبة، للقيام بأعمال الشركات ومن دون تحمل الأخطاء في تكاليف مقارنة بتلك التي يدفعها رواد الأعمال الملتزمين بجميع الشروط، الأمر الذي يخلق منافسة غير عادلة في القطاع.

## «برقان» يواصل شهر التوعية بسرطان الثدي تحت شعار «إرادتك تصنع الفرق»



موظفات البنك

حرص بنك برقان على مشاركة موظفات البنك برسائل توعوية بسرطان الثدي تحت شعار «إرادتك تصنع الفرق» وذلك ضمن حملته السنوية التوعوية لشهر التوعية بسرطان الثدي الذي يصادف أكتوبر من كل عام. وتأتي هذه الحملة كجزء من مساعي البنك لتخمية المجتمع ودعم أسلوب حياة صحي على الرغم من الظروف الحالية التي نعيشها واستمرار جائحة كورونا.

نظمت وحدة الاتصالات الداخلية في بنك برقان رسائل توعوية و تثقيفية موجهة لجميع الموظفات حول سرطان الثدي بهدف التأكيد على أهمية التغذية الصحية والتمارين المنتظمة وزيادة مستوى الوعي بأعراض المرض وأسبابه ومخاطره والعلاج وأنواعه وطرق الوقاية منه.

كما يهدف بنك برقان إلى خلق بيئة داخلية داعمة لموظفات البنك والذين يمثلون 43% من فريق العمل، ويشجع على تقديم يد العون فيما بينهم ومشاركة تجاربهم والعمل على نشر التوعية والحماية من المرض معاً. ويضع بنك برقان الصحة وتحسين حياة أفراد المجتمع من أهم أولوياته اجتماعية، حيث يستمر دعم المبادرات الهادفة إلى التوعية بسرطان الثدي في اليوم العالمي منذ سنوات عديدة، بدءاً بموظفيه.

ويخدرج دعم بنك برقان مثل هذه المبادرات ضمن برنامج بنك برقان الاجتماعي تحت عنوان «ENGAGE» «معاً لنكون التغيير»، الذي يهدف إلى تسليط الضوء على الجوانب المهمة والمؤثرة في المجتمع عبر تعزيز الرفاه الاجتماعي من خلال المبادرات الاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية. ويأتي نهج حملة «ENGAGE» تماشياً مع مبادئ البنك، كمؤسسة مالية كويتية رائدة، حيث يتسجد أسلوب سياساته مع احتياجات ومصالح المجتمع.

## استحوذوا على 44.5 بالمائة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة

# «الشال»: المستثمرون الأفراد الأكثر أسهماً بقيمة 2.913 مليار دينار في البورصة



قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن خصائص التداول في بورصة الكويت - سبتمبر 2020: أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها "حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين"، عن الفترة من 2020/01/01 إلى 2020/09/30 والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، إذ استحوذوا على 44.5% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (44.9% في الشهور التسعة الأولى 2019) و 43.4% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (41% في الشهور التسعة الأولى 2019). و باع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 2.913 مليار دينار كويتي، كما اشترى أسهماً بقيمة 2.841 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 71.899 مليون دينار كويتي.

وشاى أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات، فقد استحوذ على 26% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (30.4% للفترة نفسها 2019) و 24.4% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (21.7% للفترة نفسها 2019). وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 1.702 مليار دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 1.595 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر شراءً وبنحو 106.792 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 25.6% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (22.3% للفترة نفسها 2019) و 24.7% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (26.2% للفترة نفسها 2019). وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 1.675 مليار دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 1.615 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته شراءً وبنحو 60.053 مليون دينار كويتي.

وأخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 6.4% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (7.2% للفترة نفسها 2019) و 5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (6.3% للفترة نفسها 2019). وقد باع هذا

القطاع أسهماً بقيمة 420.003 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 325.056 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر بيعاً وبنحو 94.947 مليون دينار كويتي. ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها إذ باعوا أسهماً بقيمة 5.354 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 81.8% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (84.5% للفترة نفسها 2019)، في حين اشترى أسهماً بقيمة 5.303 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 81% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (76.7% للفترة نفسها 2019)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو 51.534 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المباعة نحو 14.6% (10.5% للفترة نفسها 2019) و باعوا ما قيمته 954.994 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المشتراة نحو 941.045 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 14.4% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (18.7% للفترة نفسها 2019). ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 13.950 مليون دينار كويتي، أي أن لفة المستثمر الأجنبي إلى انخفاض في بورصة الكويت.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 4.6% (4.6% للفترة نفسها 2019) أي ما قيمته 299.344 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المباعة نحو 3.6% (5% للفترة نفسها 2019) أي ما قيمته 233.860 مليون دينار كويتي. ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون شراءً وبنحو 65.484 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 81.4% للكويتيين، 14.5% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و 4.1% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 80.6% للكويتيين، 14.6% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي و 4.8% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها من عام 2019. أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي ونصيبه إلى ارتفاع، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، ولا زالت غلبة التداول فيها للأفراد.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بنسبة 90.3% ما بين نهاية ديسمبر 2019 ونهاية سبتمبر 2020، مقارنة بارتفاع بنسبة 8.9% ما بين نهاية ديسمبر 2018 ونهاية سبتمبر 2019. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية سبتمبر 2020 نحو 32.725 حساباً أي ما نسبته 8.2% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 28.616 حساباً في نهاية أغسطس 2020 أي ما نسبته 7.2% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، أي بارتفاع بنحو 14.4% خلال سبتمبر 2020.

القطاع أسهماً بقيمة 420.003 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 325.056 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر بيعاً وبنحو 94.947 مليون دينار كويتي. ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها إذ باعوا أسهماً بقيمة 5.354 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 81.8% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (84.5% للفترة نفسها 2019)، في حين اشترى أسهماً بقيمة 5.303 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 81% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (76.7% للفترة نفسها 2019)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو 51.534 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المباعة نحو 14.6% (10.5% للفترة نفسها 2019) و باعوا ما قيمته 954.994 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المشتراة نحو 941.045 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 14.4% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (18.7% للفترة نفسها 2019). ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 13.950 مليون دينار كويتي، أي أن لفة المستثمر الأجنبي إلى انخفاض في بورصة الكويت.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 4.6% (4.6% للفترة نفسها 2019) أي ما قيمته 299.344 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المباعة نحو 3.6% (5% للفترة نفسها 2019) أي ما قيمته 233.860 مليون دينار كويتي. ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون شراءً وبنحو 65.484 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 81.4% للكويتيين، 14.5% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و 4.1% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 80.6% للكويتيين، 14.6% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي و 4.8% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها من عام 2019. أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي ونصيبه إلى ارتفاع، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، ولا زالت غلبة التداول فيها للأفراد.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بنسبة 90.3% ما بين نهاية ديسمبر 2019 ونهاية سبتمبر 2020، مقارنة بارتفاع بنسبة 8.9% ما بين نهاية ديسمبر 2018 ونهاية سبتمبر 2019. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية سبتمبر 2020 نحو 32.725 حساباً أي ما نسبته 8.2% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 28.616 حساباً في نهاية أغسطس 2020 أي ما نسبته 7.2% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، أي بارتفاع بنحو 14.4% خلال سبتمبر 2020.

## بانخفاض نسبته 40.4 بالمائة مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2019

# «بيتك» يحقق 66.3 مليون دينار أرباحاً صافية

كويتي (16.6% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 2.292 مليار دينار كويتي (11.8% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2019، وارتفع بنحو 1.257 مليار دينار كويتي أي بنسبة 58.1%. مقارنة بنحو 1.257 مليار دينار كويتي من العام السابق حين بلغ نحو 2.165 مليار دينار كويتي (11.5% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) سجلت ارتفاعاً، بلغت قيمته 1.396 مليار دينار كويتي ونسبته 8.1%، لتصل إلى 18.543 مليار دينار كويتي بعد أن كانت 17.147 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2019، ولو قارنا إجمالي المطلوبات مع الفترة نفسها من العام السابق، نجد أنها ارتفعت بنحو 1.856 مليار دينار كويتي أو بنحو 11.1% حيث بلغت آنذاك نحو 16.687 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 90.1% بعد أن كانت نحو 89%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسورة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات الربحية للبنك قد سجلت أداءً سلباً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2019. حيث انخفض مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى نحو 18.1% بعد أن كان عند 33.4%، وانخفض مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) ليصل إلى نحو 0.7% قياساً بنحو 1.2%. وانخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) ليصل إلى نحو 5.8% مقارنة بنحو 11.4%. وانخفضت كذلك ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك (EPS) إلى نحو 7.49 فلساً، مقارنة بنحو 14.22 فلساً. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 40.9 ضعف مقارنة بنحو 25.1 ضعف، وذلك نتيجة انخفاض ربحية السهم (EPS) بنحو 47.3% مقابل انخفاض أقل لسعر السهم السوقي بنحو 14.3% مقارنة مع مستواها في 30 يونيو 2019. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 2.3 مرة مقارنة بنحو 2.4 مرة.



ذكر تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن نتائج بيت التمويل الكويتي - النصف الأول 2020: أعلن بيت التمويل الكويتي نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 66.3 مليون دينار كويتي، بانخفاض بلغ نحو 45 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 40.4% مقارنة بنحو 111.3 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2019. ويعود الانخفاض في صافي أرباح البنك، إلى ارتفاع قيمة إجمالي المخصصات بنسبة 86.2% أي ما قيمته 86.2 مليون دينار كويتي مقارنة مع العام الفأنت، أي أن غلبة التأثير كان لارتفاع قيمة إجمالي المخصصات على الرغم من ارتفاع الربح التشغيلي للبنك (قبل خصم المخصصات) بنحو 26.9 مليون دينار كويتي وبنسبة 11.2%، ليصل إلى 267.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 240.7 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2019.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 27.3 مليون دينار كويتي أي نحو 7%، وصولاً إلى نحو 419.7 مليون دينار كويتي مقارنة بما قيمته 392.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق. وجاء ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 45.1 مليون دينار كويتي أو بنحو 18%، وصولاً إلى نحو 295.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 250.6 مليون دينار كويتي. بينما انخفض بند إيرادات استثمار بنحو 24.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 40.1%، وصولاً إلى نحو 36.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 60.4 مليون دينار كويتي.

من جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 457 ألف دينار كويتي أو نحو 0.3% وصولاً إلى نحو 152.12 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 151.66 مليون دينار كويتي، نتيجة ارتفاع بند مصروفات عمومية وإدارية وبند استهلاك وإطفاء بما مجمله 4 مليون دينار كويتي، مقابل انخفاض بند تكاليف موظفين بنحو 3.5 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي

الإيرادات التشغيلية نحو 36.2% بعد أن كانت نحو 38.7% خلال الفترة ذاتها من عام 2019. وارتفع إجمالي المخصصات بنحو 86.2 مليون دينار كويتي وبنسبة 86.2%، وصولاً إلى نحو 186.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 100 مليون دينار كويتي. وهذا يفسر انخفاض هامش صافي الربح إلى نحو 15.8% مقارنة بنحو 28.4% للفترة نفسها من العام السابق.

وارتفع إجمالي موجودات البنك بما قيمته 1.192 مليار دينار كويتي وبنسبة 6.1%، ليصل إلى نحو 20.582 مليار دينار كويتي مقابل نحو 19.391 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2019، ولو تمت مقارنة إجمالي الموجودات مع الفترة نفسها من عام 2019 نجد أنه ارتفع بنحو 1.835 مليار دينار كويتي أو بنحو 9.8%، حين بلغ نحو 18.747 مليار دينار كويتي. وارتفع بند مدينو تمويل بنحو 527.6 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 5.7%، وصولاً إلى نحو 9.864 مليار دينار كويتي (47.9% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 9.337 مليار دينار كويتي (48.1% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2019، وارتفع بند 626.9 مليون دينار كويتي أو بنسبة 6.8% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، حين بلغ نحو 9.237 مليار دينار كويتي (49.3% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي حسابات المودعين نحو 67.6% مقارنة بنحو 72%. وارتفع بند استثمار في صكوك (EPS) بنحو 1.130 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 49.3%، وصولاً إلى نحو 3.422 مليار دينار